إصلاح الرتب
الأمن العام في ساحل العاج المقسّمة

منذ سنة ٢٠٠٢ جرى تقسيم ساحل العاج إلى منطقة يسيطر عليها المتمردون في الشمال وأخرى في الجنوب تديرها الحكومة ، وعليه تخضع ساحل العاج لنظام حكم في غاية الغرابة بجهازين أمنيين ووزارتين ماليتين وإدارتين. وضمن هذا السياق يمثل البلد فرصة نادرة ليس لدراسة حالة معقدة لإصلاح قطاع الأمن ما بعد الصراع فحسب، وإنما أيضادراسة نظام مزدوج لتوفير الأمن، أحدهما يديره المتمردون والثاني إدارة الدولة الرسمية. المعلومات المتوفرة عن القوات المسلحة في ساحل العاج شحيحة، فلا يتوفر حتى كتاب مرجعي بخصوص الجيش أو المتمردين في ساحل العاج. ولهذا يعتمد الفصل إلى حد كبير على البحوث الميدانية التي أجرتها المؤلفة في سنة ٢٠١٠، وكذلك المسح الوطني للأسر المعيشية الذي أجري خلال السنة ذاتها.

بلد واحد، قطاعان أمنيان

يدرس الفصل تطور العلاقة بين القيادة العسكرية والسياسية منذ الاستقلال، ويرى أن الأزمة لم تؤثرفقط في الوضع الأمني للمنطقة التي يسيطر عليها المتمردون، ولكن أيضا في الجزء الذي تسيطر عليه الحكومة. وتواجه القوتان العسكريتان معاً، إلى حد كبير، أوجه القصور ذاتها: مثل انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وفساد مستشر وانعدام الرقابة الديمقراطية وضعف المساءلة وعدم كفاية الموارد. وبهذا المعنى يمكن وصف قوات الأمن تقريبا بأنها «سلابة»، وتحصيلاً على ذلك، هنالك انعدام ثقة جوهري بها في البلد باكمله.

خلافا للتصورات العامة فإن أداء أجهزة أمن الدولة ليس أفضل بكثير من أداء المتمردين.

وبشكل عام يشعر سكان ساحل العاج بعدم الأمان، وانعدام الأمن، الحقيقي منه والمتصور، واسع الانتشار. وإذا كان الشعور بانعدام الأمن في المنطقة التي يسيطر عليها المتمردون على أعلى، فقد أثبتت الأبحاث أن المدنيين في المنطقة الحكومية عرضة بذات الدرجة لأن يكونوا ضحايا للعنف المسلح.

ديناميات انعدام الأمن في ساحل العاج المقسّمة

أصابت ساحلّ العاج في سنة ٢٠١٠ أنواعٌ من انعدام الأمن تشيع في البلدان الخارجة من الصراعات ولم تستكمل بعدُ انتقالها إلى حالة السلام، كالعنف الاقتصادي والإجرامي والعنف الجنسي وتشريد ما بعد الحرب والنزاعات والعنف السياسي والعنف المتصل بإنفاذ القانون. وتصنيف انعدام الأمن في المنطقة التي يسيطر عليها المتمردون لا يختلف كثيراً عن المنطقة الحكومية.

شكل رقم ٧,١ **الردود على مسألة الإيذاء**

ردود (بالنسبة المئوية) على سؤال»ما الإجراء الذي ستقدم عليه إن كانت ضحية جريمة عنف؟» في منطقة الحكومة (ع= ١٧٨٢) وفي المنطقة الشمالية الغربية (ع= ٦٥٨)

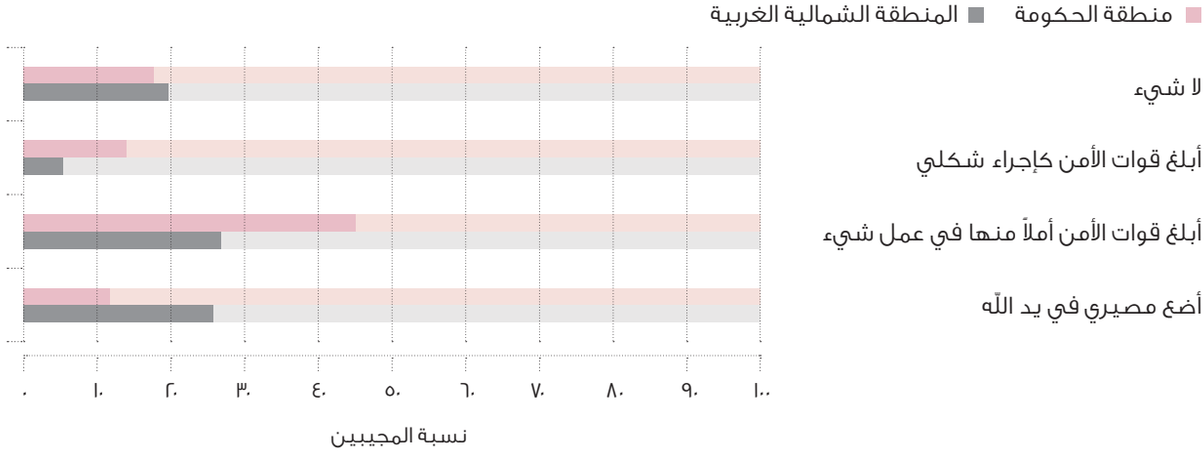

جدول رقم ٧,٤ الجرائم التي بلغت بها الشرطة الجنائية في مقاطعة أبيدجان، ٢٠٠٤– ٢٠٠٩

جرائم	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	المجموع
إجمالي عدد الجرائم	**٥٠٤٥**	**٥٤٧٩**	**٢٨٨٩**	**٣٤٧٢**	**٣٢٦٧**	**٢٣٧٩**	**٢٢٥٣١**
قتل عمد	٤٦	٥٥	٤٨	٧١	٥٧	٤٦	٣٢٣
سرقة – انواعها جميعاً	٤٤٠٩	٥٢٩٤	٢٤٥٤	٢٧٣١	٢٧٤٠	٢٠٦٧	١٩٦٩٥
سطو مسلح أو سطو عنيف	٣٥٣٩	٤٦٥٣	١٨١٣	١٩٠٠	٢٠٦٧	١٤٩٠	١٥٤٦٢
سطو مسلح على المنازل	٣٢٢	٣٤٣	٢٥٥	٢١٥	١٩٠	٢٨٦	١٦١١
هجمات على مركبات خاصة	١٥٧٦	٢٣١٢	٨٦٥	٨٠٣	١٠١١	٧٣٢	٧٢٩٩
هجمات على سيارات أجرة	١٥١٩	١٨٦٩	٦٤٢	٧٤٤	٦٣٨	٣٢٨	٥٧٤٠

ملء الفراغ الأمني: اللجوء إلى مزودي أمن غير حكوميين

شجع قصور قوات الأمن، مردوفاً بدرجة انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد، على ظهور طائفة واسعة من آليات الإطاقة في كلا المنطقتين. فمقدمو الخدمات الأمنية من غير الدول هم مجموعات أهلية للدفاع عن النفس والمجموعات الثأرية والصيادون التقليديون (الدوزو) والميليشيات والشركات الأمنية الخاصة. ونما قطاع الأمن الخاص بسرعة منذ بداية الأزمة، ومن دون أي شكل من أشكال التنظيم. ضف إلى ذلك انتشار حيازة الأسلحة انتشاراً مديداً. وبخلاف بلدان أخرى في المنطقة أبانت نتائج مسح الأسر المعيشية أن ما يقارب نصف السكان ينظرون إلى الأسلحة النارية بوصفها وسيلة حماية في المقام الأول.

آليات الأمن المتبعة من غير الدول تولد أشكالاً جديدة من انعدام الأمن

إصلاح القطاع الأمني: أبعد من خلط الرتب

يحدد اتفاق واغادوغو السياسي سلسلة من التدابير التي ترمي إلى وضع حد للنزاع وإعادة توحيد البلاد، بما في ذلك المبادرات التقليدية في مرحلة ما بعد الصراع. لكن ما احرز، بعد ثلاث سنوات من توقيع اتفاق واغادوغو السياسي، إلا تقدم ضئيل على صعيد الإصلاحات المتعلقة بقطاع الأمن. ولئن كانت الحاجة إلى الإصلاح أمراً لا جدال فيه، فإن الجهود تركزت بشكل كبير على إعادة توحيد الأجهزة الأمنية عوض معالجة انعدام الرقابة الديمقراطية أو الأهداف الإستراتيجية أو الكفاءة المهنية أو نقاط الضعف اللوجستية لقوات الأمن. زد على ذلك فشل التدابير الأمنية السريعة التي تقوم بها الجهات الوطنية والدولية ذات الصلة، مثل نزع السلاح وتسريح المقاتلين؛ فعمليات نزع السلاح اتسمت بالعقم نسبياً والتسلسل القيادي للميليشيات أو القوات الجديدة (فورسس نوفيل) ظلّ فاعلاً. وأخيراً يبين الفصل أن إعادة توحيد البلاد ما عادت بالفائدة على الجميع وان إنشاء «الجيش الجديد» والعديد من القضايا المعلقة ما برحت تنتظر المعالجة.

لقد فرض صراع ما بعد الانتخابات سنة ٢٠١٠ تحديات أخرى على عملية إصلاح القطاع الأمني. فما لا شك فيه إن القمع العنيف لمظاهرات المدنيين فاقم كثيراً من انعدام ثقة السكان في قوات الأمن. ولكن ما يبعث على قلق أكبر، ربما، حقيقة أن الصراع السياسي زاد من تسييس القوات المسلحة وأعدم أي رقابة ديمقراطية على القوات العسكرية. إن عملية إعادة تحديد العلاقات السياسية – العسكرية في ساحل العاج أمر ليس بالقريب.